أفاق تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات من تحقيق اندماج كفء في الاقتصاد

أ. فريدة لرقط. جامعة فرحات عباس سطيف 1

الملخص:

تعتبر التجارة محورا مهما للاندماج في الاقتصاد العالمي،هذا الأخير الذي أصبح مفروضا على الدول النامية في ظل تشكّل السوق الدولية . إن حتمية الاندماج، تفرض تحقيق المكاسب منه، والذي يستلزم المشاركة بكفاءة في السوق الدولية، من خلال تقديم منتجات متنوّعة وذات قيمة مضافة عالية. لا يعتبر الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وحده مؤشرا على الاندماج في الاقتصاد العالمي، فاتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، وفتحها للسوق المحلية للواردات هو شكل من الاندماج في الاقتصاد العالمي. إن عدم تنوّع الاقتصاد الجزائري وارتباطه بالصادرات من المحروقات، لا يعني عدم قدرته على تحقيق التنوّع، إذ أوضحت الدراسة للفترة 2000–2012 أن هناك فروعا صناعية يجب دعمها، كي تكون نقطة انطلاق لتنويع الصادرات خارج المحروقات من أجل المشاركة بكفاءة في السوق الدولية ومنه تحقيق المكاسب من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

Le Résumé: Le commerce est un pivot de l'intégration dans l'économie mondiale. L'intégration des pays en développement est devenue inéluctable, ce qui leur impose d'en tirer des gains. Ceci n'étant possible que par une participation efficace au commerce international en proposant une variété de produits à haute valeur ajoutée. L'adhésion à l'organisation mondiale du commerce n'est pas l'unique indicateur de l'intégration dans l'économie mondiale. A cet égard, les accords de partenariat entre l'Algérie et l'union Européenne et l'ouverture du marché algérien aux importations est une forme

d'intégration dans l'économie mondiale. Le manque de diversification de l'économie algérienne et sa dépendance envers les exportations des hydrocarbures ne signifie pas son incapacité à diversifier les exportations. L'étude a montré qu'il existe certaines branches de l'industrie qu'il faut appuyer afin que celles-ci puissent servir de tremplin à la diversification des exportations hors Ceci permettrait à l'économie algérienne de participer de manière compétitive au marché international et de réaliser des gains de son intégration dans l'économie mondiale

hydrocarbures. Ceci permettrait à l'économie algérienne de participer de manière compétitive au marché international et de réaliser des gains de son intégration dans l'économie mondiale

مقدمة:

سعت الدول المتقدمة في إطار اتفاقيات تحرير التجارة إلى تشكيل السوق الدولية، عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع والخدمات والاستثمارات. إن انضمام 160 بلدا متقدما ونامیا إلى المنظمة العالمية للتجارة يسيطرون على أكثر من 90% من التجارة الدولية مقابل 24 بلدا ملاحظا،[1] ومنها الجزائر، يعني أن السوق الدولية وما ستفرضه من تنافس شديد بين البلدان، قد تشكلت فعلا. لا تتشكّل السوق الدولية فقط في إطار المنظمة العالمية للتجارة، فالترتيبات التجارية الإقليمية تعتبر أيضا آلية لتشكيل تلك السوق، ونجد أن معظم الدول سواء كانت عضوا في المنظمة أم لا، تنتمي لترتيب تجاري إقليمي أو أكثر.

في ظل المتغيرات الدولية السابقة، تجد الجزائر نفسها بين حتمية الاندماج وتحرير تجارتها، وبين ضرورة اندماجها بطريقة كفؤة من أجل تحقيق المكاسب من خلال تحسين قدرتها التصنيعية والتنافسية، وبالتالي إما أن تنجح في الاندماج وتستفيد من اتساع الأسواق الدولية بتقديم منتجات متنوّعة، وإلاّ فإنها ستتعرّض لسلبيات الانفتاح، منها تهديد بقاء واستمرار الصناعات المحلية، وإفلاس الشركات الوطنية ومنه تراجع النمو الاقتصادي والتنمية بها.

تدل كل الإحصائيات على ضعف الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، سواء على مستوى الإنتاج أو على مستوى التصدير، وتعكس تلك النتيجة خصوصيات اقتصاد نامي يعتمد على موارد محدودة كمصادر لتحقيق الدخل وعلى منتجات قليلة للمشاركة في الأسواق

الدولية. إن الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة يستلزم تكثيف وتنويع المنتجات، كما يستلزم تحقيق المكاسب، تقديم منتجات مصنعة ذات مزايا تنافسية. في ظل الظروف الحالية للاقتصاد الجزائري يصبح من الضروري البحث عن المنتجات التي يجب دعم وتنمية مزاياها التنافسية خارج قطاع المحروقات، ليس فقط في الأسواق الخارجية، ولكن أيضا في السوق الداخلية، في ظل ما تعانيه الصناعة الوطنية من منافسة الواردات ومن آثار سلبية لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

الإشكالية:

رغم المحاولات العديدة لتنويع الإنتاج والصادرات، فإن الاقتصاد الجزائري لا يزال مرتبطا بقطاع المحروقات، إذ يمثل أكثر من 40% من القيمة المضافة الإجمالية وأكثر من 97% من الصادرات، ويعني هذا سيطرة الاقتصاد الريعي بدلا من الاقتصاد الحقيقي على بنية الإنتاج والصادرات. تعاني الجزائر من ضعف صادراتها الصناعية ومن ضعف القيم المضافة لتلك الصادرات، ويعود ضعف هيكل الصادرات إلى ضعف القاعدة الصناعية للاقتصاد الجزائري، الأمر الذي يتطلب تعديلا هيكليا في بنية الصناعة باتجاه تعميق الصناعات التحويلية وتطويرها، وزيادة وزنها في القيمة المضافة الإجمالية ممّا يؤهلها للمنافسة الإقليمية والدولية. إن الجزائر بحاجة إلى خلق التجارة وليس إلى تحريرها، وهذا ما يستدعي حتمية تنويع الإنتاج للمنتجات التحويلية خارج قطاع المحروقات لتحقيق المكاسب من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وعليه فإن إشكالية البحث تتمحور حول:

" ما هي الفروع الصناعية التي يجب تنميتها كي تساهم في تنويع الاقتصاد، وفي تحقيق اندماج كفء في الاقتصاد العالمي؟"

فرضية البحث: تتمثل الفرضية الأساسية للبحث في:

– رغم قلة تنوّع الاقتصاد الجزائري، فإن هناك منتجات ضمن الإنتاج الوطني، سواء كانت محل تصدير أم لا، يمكن التركيز عليها في تنويع الصادرات.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى:

1- دراسة كفاءة اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي.

2- تحديد الفروع خارج قطاع المحروقات التي يجب تنميتها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث أيضا في إظهار أفاق ومحاولة استشراف إمكانيات الاقتصاد الجزائري في تنمية صادراته ومنه تحقيق المكاسب من الاندماج رغم ضعف تنافسيته، من خلال تحديد الفروع الإنتاجية التي يجب التركيز عليها لتوسيع قاعدة الصادرات خارج المحروقات، أي أننّا سنبحث في الإنتاج التحويلي.

خطة البحث: للإجابة على سؤال الفرضية وتحقيق أهداف البحث، فإن الخطة ستكون كالتالي:

المحور الأول: كفاءة اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي.

أولا: مؤشرات كفاءة الاندماج في السوق الدولية.

ثانيا: اتجاه الصادرات خارج قطاع المحروقات.

المحور الثاني: أفاق تنمية الصناعات التحويلية.

أولا: مؤشرات كفاءة الإنتاج.

ثانيا: الفروع الكفؤة ضمن الصناعات التحويلية.

ثالثا: الهيكل التكنولوجي للفروع الكفؤة

المحور الأول: شكل اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي:

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا أوليا، إذ يعتمد على المواد الأولية، خاصة النفط، في تحقيق القيمة المضافة وفي تحقيق الإيرادات من الصادرات. إن امتلاك الجزائر للموارد الطبيعية، خاصة النفط والغاز، لا يمكن أن يشكّل في ذاته ميزة، فتصدير تلك الموارد في شكلها الخام لن يحقق للجزائر المكاسب من الاندماج، ولا حتى المكاسب المالية.

أولا: مؤشرات كفاءة الاندماج في السوق الدولية: إن المكاسب التجارية التي حققتها الجزائر خلال فترات عديدة ارتبطت بشكل أساسي بالصادرات من المحروقات، والتي ارتبطت بدورها بأسعارها في الأسواق الدولية، ومنه تصبح المكاسب المحققة تتعلق بظروف خارجية وليس بظروف هيكلية للاقتصاد.

1- معدل الانفتاح: يقيس معدّل الإنفتاح، الوزن الذي تحتله المبادلات الخارجية في الإنتاج الوطني وبالتالي درجة الاعتماد المتبادل لبلد ما. يقاس معدل الانفتاح بمتوسط الصادرات والواردات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما تمثله المعادلة التالية:

إذا كان:[2]

TO > 25% يدل على اندماج البلد في المبادلات الدولية ؛

TO < 25% يدل على أن البلد منغلق وغير مندمج في المبادلات الدولية.

وبتطبيق المعادلة السابقة فإن معدل الانفتاح للاقتصاد الجزائري يظهر كالتالي:

الجدول1: تطور معدل الانفتاح للفترة 2001-2012

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012

$$TO = (X + M)/2PIB$$

معدل الإنفتاح%	26.55	27.17	28.07	29.70	32.50	32.51	32.72	34.60	40.00	30.51	30.37	58.14

المصدر: تم حساب المعدل اعتمادا على بيانات:

(2014) Collections statistiques N° 182, Série E: statistiques économiques, N°75, p.11. [3]ONS

يظهر الجدول السابق أن معدل الإنفتاح تراوح بين 26.55% و 58.14%، كما أنه شهد ارتفاعا مستمرا خلال الفترة، وحسب المؤشرات السابقة يعتبر الاقتصاد الجزائري مندمجا بشكل كبير في المبادلات الدولية. تعتبر درجة الإنفتاح تلك مرتفعة مقارنة حتى بالدول المتقدمة،[4] التي يُفترض أنها أكثر انفتاحا. إن المعدل السابق لا يُعبر عن الوضع الحقيقي لأنه متأثر بارتفاع الصادرات من المحروقات وبالتالي بأسعارها، وبارتفاع قيمة الواردات، فالاقتصاد

الجزائري خارج قطاع الطاقة يعتبر اقتصادا منغلقا، نتيجة لضعف الصادرات من المنتجات الأخرى.

2- تطور رصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية: يعتبر الميزان التجاري مؤشرا عن تحقيق المكاسب المالية من المبادلات الدولية، كما يعبّر معدل التغطية عن القدرة على تغطية الواردات، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول2: تطور رصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية للفترة 2000-2013

الوحدة: مليون دولار

البيانـــات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الواردات CAF **	9173	9940	12009	13534	18308	20357	21456
الصادرات FOB	22031	19132	18825	24612	32083	46001	54613
الميزان التجاري	**12858**	**9192**	**6816**	**11078**	**13775**	**25644**	**33157**
معدل التغطية %	240	192	157	182	175	226	255
البيانـــات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
الوارداتCAF	27631	39479	39294	40473	47247	50376	54852
الصادرات FOB	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917
الميزان التجاري	**32532**	**39819**	**5900**	**16580**	**26242**	**21490**	**11065**
معدل التغطية %	218	201	115	141	156	143	120

المصدر: بيانات التجارة الخارجية، المديرية العامة للجمارك على موقعها [5]

يعطـــــي الميزان التجاري فكرة أولية عن مكاسب البلد من الإنفتاح على التجارة الدولية، ويحقق البلد مكاسب كلما زادت قيمة صادراته عن قيمة وارداته. إن زيادة قيمة الصادرات تســـــمح من جهة بتمويل الواردات ومنه تحقيق رفاه أكبر للمواطنين، كما تسمح بتحقيق فوائض مالية لتمويل الاقتصاد. لقد تميزت المبادلات التجارية السلعية بالقيم خلال الفترة 2000-2013 بمعدل نمو سنوي متوسط 14.3 % بالنسبة للواردات و9.9% بالنسبة للصادرات. إن ارتفاع قيمة الصادرات والواردات يُفسر بارتفاع أسعار كل منهما، إذ أن حجم الواردات ارتفع فقط بنسبة 9% كمتوسط سنوي، بينما انخفض حجم الصادرات بمتوسط سنوي 0.8%.[6] إن ارتفاع أسعار الصادرات رغم انخفاض حجمها ساهم في الحفاظ على الميزان التجاري موجبا (رغم ارتفاع قيمة الواردات) وتحقيق فوائض مالية خلال الفترة 2000-2013 ولكن بشكل متذبذب. يرجع تذبذب قيمة الميزان التجاري إلى عدم استقرار اتجاه قيمة الصادرات وتراجعها (في ظل الارتفاع المستمر للواردات) ويفسر هذا ارتباط هذه الأخيرة بالتغيرات التي تحصل في السوق العالمية، وبنوع الصادرات التي تتأثر بسرعة بالأزمات الاقتصادية العالمية.

لقد سمحت فوائض الميزان التجاري بتحقيق احتياطات صرف مهمة [7] ارتفعت من 11.9 مليار دولار سنة 2000 إلى 32.9 مليار سنة 2003 ثم إلى 143 مليار سنة 2008 وأكثر من 190 مليار دولار سنة 2012.هذا الوضع الذي سمح بالتسديد المسبق للديون الخارجية التي انخفضت من 30.2 مليار دولار سنة 1998 إلى 25 مليار سنة 2000 ثم 17.1 مليار سنة 2005 لتصبح 5.9 مليار سنة 2008 و 3.6 مليار دولار فقط سنة 2012. في ظل الوضعية المالية المريحة، تصبح الجزائر مطالبة باستغلال الوفرات المالية لدعم الاستثمار في القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات وخاصة الصناعية منها.

يعبّر معدل التغطية عن العلاقة بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، وبالتالي فهو يعطي صورة عن قدرة صادرات البلد على تغطية وارداته، إذ كلما ارتفع معدل التغطية كان البلد في وضع أفضل. حسب الجدول السابق، ورغم عدم استقرار معدل التغطية، إلاّ أنه يبقى أكبر من 100%، ومعنى ذلك أنه في كل سنة استطاعت الصادرات تغطية قيمة الواردات، فقد بلغ المعدل أكبر قيمة له سنة 2006 حيث بلغ 255%، ويرجع ذلك إلى نمو الصادرات بـــــــــ

25.5% بين 2005 و2006، بينما نمت الواردات فقط بمعدل 4.35%. بلغ متوسط التغطية معدل 180% خلال الفترة 2000-2013 وهذا ما انعكس على ارتفاع احتياطات الصرف وقدرتها على تأمين الاحتياجات من الواردات من 24 شهر سنة 2003 إلى أكثر من 36 شهر بين 2006 و2012. حسب مؤشر الميزان التجاري، فإن الجزائر تحقق مكاسب مالية مهمة من مبادلاتها التجارية.

3- ارتباط الميزان التجاري بالصادرات من المحروقات: إن الدول التي تحقق المكاسب من التجارة الدولية والاندماج في الاقتصاد العالمي هي تلك التي يكون هيكل صادراتها متنوعا، أي تقدم منتجات متنوعة إلى الأسواق الدولية، ومنه فإن تنويع الصادرات شرط مهم لتحقيق المكاسب من الاندماج. إن الفوائض التجارية السابقة مصدرها ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات، وبالتالي ارتباط الميزان التجاري بها بشكل مباشر، إذ أن السنوات التي شهدت انخفاض فائض الميزان التجاري (2000، 2002، 2009، 2013) هي نفسها التي انخفضت فيها قيمة الصادرات من المحروقات. فالاقتصاد الجزائري إذا هو اقتصاد ريعي يتخصص ويعتمد على مادة أولية واحدة لتحقيق المداخيل من العملة الصعبة. إن الشكل التالي يوضح تماثل اتجاه تطور الميزان التجاري والصادرات من المحروقات، حيث يساهم القطاع بأكثر من 40% من الناتج المحلي الإجمالي مع أنه لا يُشغل إلاّ 2% من اليد العاملة.

الشكل1: مقارنة تطور الميزان التجاري والصادرات من المحروقات للفترة 2000-2013

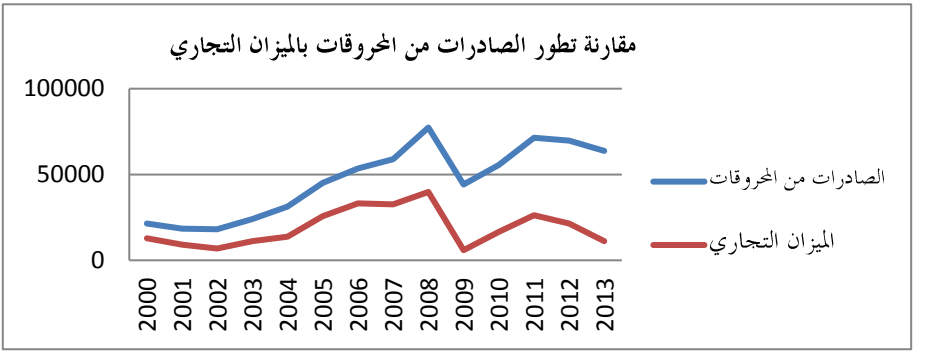

المصدر: تم إعداده انطلاقا من بيانات الجدول 2 وبيانات الصادرات من المحروقات، إحصائيات المديرية العامة للجمارك.

تعتمد الجزائر إذا على المحروقات وخاصة النفط في تحقيق مداخيلها، مع أنها لا تمتلك التأثير في السوق النفطية حيث تشير الإحصائيات لسنة 2013 [8] أن الجزائر احتلت المرتبة السادسة عربيا في الإنتاج (1.2 مليون برميل في اليوم) وفي الاحتياطي (12.2 مليار برميل عند نهاية السنة)، إذ مثلت 5% من الإنتاج العربي و3% من إنتاج دول الأوبك و1.6% من الإنتاج العالمي، كما أنها لا تمتلك إلاّ 1.7% من الاحتياطي العربي و1.2% من احتياطي دول الأوبك و0.99% من الاحتياطي العالمي. مادام أن الميزان التجاري يتبع الصادرات من المحروقات، فإنه يخضع مباشرة للتغيّر في أسعارها الدولية، لهذا نجد أن اتجاه الصادرات من المحروقات والميزان التجاري يتخذ نفس اتجاه تغير أسعار . وبالنتيجة يرتبط معدل التغطية ومنه القدرة على الاستيراد وتلبية الطلب الداخلي وكذلك احتياطات الصرف والقدرة على تمويل الاقتصاد بالأسعار الدولية للنفط وليس لأهمية نوع الصادرات في الأسواق الدولية.

ثانيا: اتجاه الصادرات خارج قطاع المحروقات: إن سيطرة المحروقات على الصادرات، لا يعني أنه لا يمكن تنمي الصادرات خارجها، فتطور قيمة الصادرات غير النفطية وهيكل صادراتها يؤكد ذلك.

1 تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات: من أجل التحليل الدقيق للصادرات الجزائرية، فإنه يجب استبعاد تأثير هيمنة المحروقات، فمع أن نسبة الصادرات غير النفطية ضمن هيكل الصادرات لم تتعدا 3.89% في أحسن الأحوال، إلاّ أن ذلك لا يجب أن يُخفي تطور قيمتها، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل 2: تطور قيمة الصادرات خارج المحروقات للفترة 2000-2013

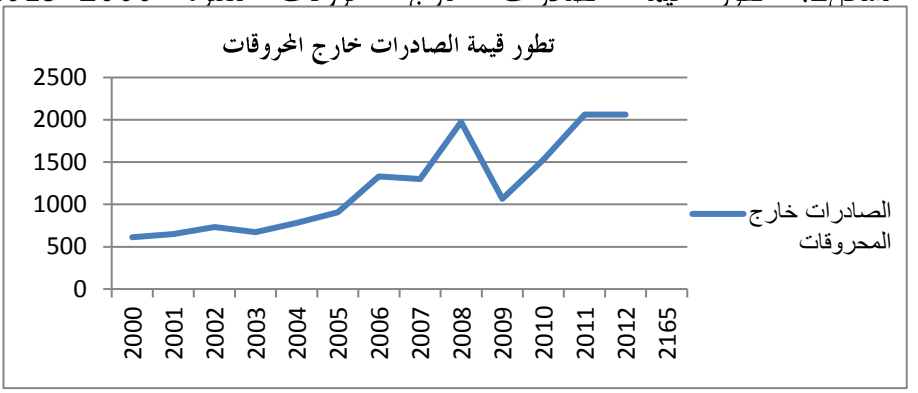

المصدر: تم إعداده اعتمادا على بيانات التجارة الخارجية للمديرية العامة للجمارك على موقعها.

رغم ضعف نسبة الصادرات خارج المحروقات، إلاّ أن قيمتها كانت تتطوّر في مختلف المنتجات، وكاتجاه عام، ارتفعت من 612 مليون دولار سنة 2000 إلى 1.1 مليار سنة 2006 ثم إلى2.1 مليار دولار سنة 2013، أي بمعدل نمو سنوي متوسط 18% وهذا يعني أنه يمكن تطويرها في حالة انتهاج سياسة صناعية وتجارية مناسبة.

2- **هيكل الصادرات التحويلية** :تعكس الصادرات الصناعية أهمية القطاع الصناعي كمؤشر لاندماج كفء في الاقتصاد العالمي، فمن أجل تحديد الأهمية النسبية للصناعات التحويلية في الصادرات، فإنه يتم استبعاد تأثير قطاع المحروقات وكذلك المواد الأساسية والمنجميه، الفلاحة والصيد،

المياه والطاقة، المناجم والمقالع، وعندها يمكن، إظهار وبشكل أفضل، أهم القطاعات المساهمة في التصدير خارج القطاعات السابقةي، ويمكن ابراز هذه القطاعات فيمايلي:

- تشكل الصناعات الميكانيكية والكهربائية وصناعات الكيمياء والبلاستيك، كذلك الصناعات الغذائية أهم الصادرات التحويلية، إذ ساهمت مجتمعة بـــــــ 93.84% سنة 2001 و بـــــــ 96.41% سنة 2012.

– تراجع مساهمة الصناعات الميكانيكية والكهربائية بشكل كبير خاصة بعد 2010، فبعد أن كانت 48.18% سنة 2006، أصبحت 4.64% فقط سنة 2012 ، فهذا لا يرجع إلى تغير هيكل الصادرات التحويلية فقط، ولكن أيضا إلى انخفاض قيمة صادراتها من 37.563 مليون دينار سنة 2006 إلى 14.247 مليون دينار سنة 2009 ثم إلى 6.666 مليون دينار سنة 2012، ومن أسباب ذلك الانخفاض، تراجع كميات الإنتاج من مختلف منتجات القطاع وحتى اختفاء بعضها بعد سنة 2008. [9]

– تزايد أهمية الصناعات الكيميائية وسيطرة مشتقات النفط خلال كل الفترة، إذ تراوحت مساهمتها بين 63,7٪ سنة 2001 و77٪ سنة 2012، ورغم أن مساهمتها اتسمت بالتذبذب، إلاّ أنها حافظت على ارتفاعها بالنسب و القيم.

– تزايد أهمية الصناعات الغذائية بشكل ملحوظ ابتداء من سنة 2010 (كانت نقطة تحول بينها وبين الصناعات الميكانيكية) وهو القطاع الذي شهد زيادة مهمة في نسبة مساهمته التي انتقلت من 1,84٪ سنة 2001 إلى 20,55٪ سنة 2010 فرغم انخفاضها سنتي 2011 و2012 إلاّ أن قيمة صادراتها ارتفعت من 21.878,4 مليون دينار سنة 2010 إلى 23.837,1 مليون دينار سنة 2011 وبصفة عامة كان معدل نموها السنوي المتوسط 191٪

– تساهم القطاعات الأخرى بنسب أقل:

- إذ لم تشهد مساهمة الصناعات الجلدية والأحذية أي تطور، بل على العكس من ذلك فقد انخفضت من 2.47٪ سنة 2001 إلى 1,3٪ سنة 2012 ولكن مقارنة القيم يعطي نتائج مخالفة، إذ انتقلت صادراتها من 1184,3 مليون دينار سنة 2001 إلى 2347 مليون دينار سنة 2011، ولكن كان الارتفاع الأكثر بين 2010 و2011 من 1379,3 مليون دينار إلى 2347 مليون دينار سنة 2011.

–رغم أن صناعة مواد البناء عرفت نموا بداية من سنة 2006 إلاّ كان بطيئا ومتذبذبا.

–كذلك عرفت صناعة الخشب و الفلين والورق تدهورا في نسبة مساهمتها من 47.2٪ سنة 2005 إلى 0.88٪ سنة 2012 وكانت قيمة صادراتها غير مستقرة خلال كل الفترة .

-أما الصناعات النسيجية ومواد البناء، فإن مساهمتها ضعيفة و لم تتطور خلال الفترة 2001-2012.

تعطي هذه النتائج صورة واضحة عن عدم وجود سياسة ثابتة لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، فتحقيق المكاسب يستلزم توزيع المنتجات المصدرة على عدة قطاعات من أجل الاستفادة من التغيرات الإيجابية في الأسواق الدولية، وكذلك لتفادي التغيرات السلبية. من هنا تظهر أهمية تنمية المزايا التنافسية للصناعات التحويلية والرفع من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، لأجل توسيع الصادرات وبالتالي الاندماج بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي، وكذلك دعم النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فسياسات دعم وترقية الصادرات التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة منذ نهاية الثمانينات لم تأتي ثمارها. أظهر تحليل الصادرات خارج المحروقات رغم قلتها، أفاقا لتطوير الصناعات السابقة أفضل من غيرها.

المحور الثاني: أفاق تنمية فروع الصناعات التحويلية.

يوضح هيكل الإنتاج وزن مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني من خلال عدة مؤشرات، ومنه يتضح مصدر تحقيق الثروة بالنسبة للأمة. إن تحديد المنتجات التحويلية التي يجب دعم وتنمية مزاياها التنافسية يستند إلى مؤشرات كفاءتها أي بالقيمة المضافة ومعدل الإنتاجية.

أولا: مؤشرات كفاءة الإنتاج: ندرس كفاءة الإنتاج الوطني خارج المحروقات من خلال المؤشرات التالية:

-هيكل القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات: دائما و من أجل تحليل أفضل يجب استبعاد تأثير قطاع المحروقات، وعندها ستظهر مساهمة قطاع الصناعات التحويلية، وهو ما يُظهره الجدول الموالي:

الجدول3: هيكل القيمة المضافة خارج المحروقات 2000-2013 الوحدة:%

البيانات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الفلاحة	15.5	16.6	15.6	17.3	17.2	15.7	15.5	14.9	13.4	15.1	14.3	13.9	15.0	15.7
الصناعة	**13.0**	**12.7**	**12.7**	**11.9**	**11.5**	**11.3**	**10.9**	**10.1**	**9.6**	**9.3**	**8.7**	**7.9**	**7.7**	**7.4**
البناء والأشغال	15.0	14.5	15.4	14.9	15.0	15.2	16.3	17.4	17.6	17.7	17.7	17.7	15.8	15.6

العمومية														
الخدمات السوقية	37.5	37.2	37.6	37.4	38.5	40.9	41.0	40.7	39.6	38.5	38.5	37.0	34.3	36.9
الخدمات غير السوقية	19.0	19.0	18.7	18.5	17.8	17.0	16.4	16.8	19.8	19.4	19.4	22.3	28.1	24.4
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: [10]ONS (Juillet 2014) Les comptes économiques, N° 669, p.25

رغم تحسن نسبة مساهمة القطاع الصناعات التحويلية في القيمة المضافة خارج المحروقات، مقارنة بالقيمة المضافة الإجمالية (إذ لم تتعدى 8.1% في أحسن الأحوال سنة 2000 وكانت 5% سنة 2013) إلاّ أن سوء أدائه يبقى واضحا من خلال تراجع نسبه بين بداية ونهاية الفترة، وتعتبر كل القطاعات الأخرى أكثر كفاءة منه.

يفترض منطق التخصص والتخصيص الأمثل للموارد إعادة توجيهها نحو القطاعات الأكثر كفاءة، فهل معنى ذلك أنه يجب التخلي عن القطاع الصناعي الأقل كفاءة والتوجه نحو القطاعات الأخرى؟ إن أهمية القطاع الصناعي التحويلي كونه يدعم النمو في الأجل الطويل، ومجال لاكتساب ونشر التكنولوجيا ومنه بناء القدرات التنافسية، وأكثر القطاعات تشغيلا لليد العاملة، وأفضلها لتحقيق المكاسب من الاندماج في الاقتصاد العالمي، تجعلنا نبحث عن ما يُشير إلى إمكانية تنميته حتى وإن كان في بعض الفروع ، فالتخصص اليوم أصبح في فروع معينة وفي قطاعات سوقية محددة، وبالتالي فإن خيار التخلي عنه ليس بالخيار الصحيح.

2- مساهمة الصناعة التحويلية في القيمة المضافة الصناعية: من أجل إظهار الأهمية النسبية للقطاع التحويلي، وفي سبيل البحث عن إمكانية تنميته، فإننا ننسبه فقط لنتائج القطاع الصناعي وليس للنتائج الإجمالية للاقتصاد.

أن مساهمة الصناعات التحويلية في القيمة المضافة الصناعية هي متذبذبة وليست متناقصة كما أظهرته المؤشرات السابقة، فبعد أن انخفضت من 15.72% سنة 2002 إلى 92.11% سنة 2004 و 7.54% سنة 2008، ارتفعت مرة أخرى إلى 10.03% سنة 2012 و11.01% سنة 2013. تدل النتائج السابقة على أن القطاع يمكنه أن ينتعش في السنوات القادمة، خاصة إذا علمنا أنه في سنة 2012 كان تحسن نتائج القطاع الصناعي(بالحجم)،

يرجع إلى: فرع الطاقة بمعدل نمو 10.2% فرع الصناعات الميكانيكية بمعدل نمو 7.4%، فرع الكيمياء والبلاستيك بمعدل نمو 5.8 %، فرع الصناعات الغذائية بمعدل نمو 5.6%، كما سجلت الفروع الأخرى معدلات نمو ضعيفة ولكن موجبة: مواد البناء 1.3%، النسيج 1.5%، الجلود والأحذية 2.8%، الخشب والورق 2.3%.[10]

3- مساهمة مختلف الصناعات التحويلية في القيمة المضافة لإجمالي الصناعة التحويلية:

يسمح لنا هذا المؤشر بمعرفة الفروع الأكثر أهمية في الصناعة التحويلية والتي يجب تنميتها، إذ أن القطاعات أو الفروع التي تحقق أعلى قيمة مضافة تكون الأقدر على تقديم منتجات إلى الأسواق الدولية. ويوضح الجدول التالي ما يلي:

الجدول 4: هيكل القيمة المضافة للصناعة التحويلية للفترة 2000-2013

البيانات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الص. ح.م.م.ك	**13,93**	**13,22**	**12,40**	**13,19**	**13,13**	**12,92**	12,66
مواد البناء والزجاج	**11,21**	**12,65**	**13,05**	**11,57**	**13,25**	**13,63**	14,20
الكيمياء والمطاط والبلاستيك	9,57	7,25	8,15	8,20	8,31	8,11	9,82
الص. الغذائية	**43,87**	**42,41**	**41,62**	**41,11**	**40,44**	**41,04**	40,75
الص.النسيجية	4,26	4,68	4,41	4,56	4,28	4,20	3,80
ص.الجلود والأحذية	1,01	0,89	0,94	0,86	0,85	0,81	0,72
صناعة الخشب والورق	4,30	4,38	4,82	4,79	4,89	4,62	4,62
صناعات مختلفة	11,86	14,54	14,62	15,72	14,84	14,66	13,44
الق.الم.الص.التحويلية. مليون دينار	**238 459,10**	**256 798,80**	**276 614,20**	**287 977,70**	**314 772,00**	**337 169,20**	**358 340,10**
البيانات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	2013
الص. ح.م.م.ك	**14,02**	**15,76**	**17,81**	**16,73**	**16,91**	**16,70**	16,85
مواد البناء والزجاج	**15,32**	**14,77**	**14,33**	**14,11**	**14,28**	**13,01**	13,02
الكيمياء والمطاط والبلاستيك	9,77	10,29	9,69	9,53	9,47	10,14	10,52
الص. الغذائية	**40,90**	**40,15**	**40,38**	**42,84**	**43,58**	**45,63**	46,26
الص.النسيجية	3,42	3,15	3,13	2,77	2,53	2,40	2,32
ص.الجلود والأحذية	0,62	0,62	0,55	0,52	0,49	0,46	0,43

صناعة الخشب والورق	4,21	4,08	3,61	3,44	3,31	3,15	3,06
صناعات مختلفة	11,74	11,18	10,51	10,06	9,42	8,52	7,53
الق.م.الص.التحويلية	**381**	**408**	**466**	**499**	**531**	**583**	**617**
	617,40	**883,10**	**765,10**	**870,10**	**991,20**	**311,30**	**175,40**

المصدر: تم إعداده اعتمادا على بيانات القيمة المضافة للحسابات الاقتصادية، العدد 669، مرجع سابق.

تكوّن إذا ثلاثة فروع معظم القيمة المضافة للصناعة التحويلية خلال كل الفترة، تمثلت في:

– فرع الصناعات الغذائية: إذ تراوحت مساهمته بين 40% و46% وهي نسبة مهمة جدا، تشير إلى سيطرته على القطاع وبالتالي كثافة نشاطه.

– فرع مواد البناء والزجاج: والذي كانت مساهمته بين 11% و15% وهي نسبة متوسطة ولكن مهمة مقارنة بالفروع الأقل مساهمة.

– فرع الصناعات الميكانيكية والكهربائية: حيث ساهم بنسب تراوحت بين 11% و17% وبالتالي له نفس الوزن مع فرع مواد البناء.

- بينما ساهمت باقي الفروع بنسب هامشية أثرت على ضعف تنويع هيكل الصناعة التحويلية، وربما كانت سببا في ضعف مؤشرات القطاع الصناعي ككل.

عند مقارنة هيكل القيمة المضافة وهيكل الصادرات للصناعة التحويلية، نجد أن فرع الصناعات الغذائية والصناعات الميكانيكية أبديا توافقا نسبيا بين التوجه الإنتاجي والتجاري، عكس فرع الكيمياء الذي كانت مساهمته ضعيفة في القيمة المضافة مقارنة بالفروع الثلاثة السابقة، في حين أنه كان الأقوى تصديرا، نفس الملاحظة بالنسبة لفرع مواد البناء الذي كانت نتائجه في القيمة المضافة أفضل من نتائجه في التصدير. إن دراسة أداء القطاع الصناعي إنتاجا وتصديرا تدل على عدم توافق وتكامل بين السياسة الصناعية والسياسة التجارية من أجل ضمان اندماج مُكسب في الاقتصاد العالمي. إن التحليل على مستوى الصناعات أوضح نتائج أفضل من التحليل على مستوى القطاع الصناعي ككل، إذ تبيّن أن هناك أفاقا لتنويع الإنتاج ومنه الصادرات في الصناعات السابقة، ومنه إذا تابعنا التحليل على مستوى الشعب والمنتجات ستظهر لنا ما هي المنتجات التي يمكن ويجب تنمية مزاياها التنافسية. وهذا ما سنتطرق إليه في العنصر الموالي، ولكن بالنسبة للفروع.

ثانيا: الفروع الكفؤة ضمن الصناعات التحويلية: أظهر تحليل هيكل الصادرات والإنتاج أن هناك أفاقا لتنمية الصادرات التحويلية، وسيظهر التحليل المفصل الآتي ما هي الفروع التي أفاقا حقيقية لتنويع الإنتاج وبالتالي الصادرات مستقبلاً. نعتمد في اختبار كفاءة الفروع الصناعية على مؤشري القيمة المضافة ومعدل الإنتاجية، أي شروط الإنتاج الداخلية،[11] ومنه سنحدد ما هي الفروع الكفؤة ضمن كل صناعة تحويلية.

1- الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية: وتضم هذه الصناعة 14 فرعا .

مصفوفة الفروع الكفؤة: نحاول من خلال هذه المصفوفة تحديد تقاطع الفروع من حيث المساهمة في القيمة المضافة ومن حيث معدل الإنتاجية، والتي تسمح بترتيب الفروع حسب الكفاءة. إن المقارنة تكون على أساس متوسط نسبة المساهمة للقطاع والذي هو 7.14%، ومتوسط معدل الإنتاجية الذي هو 2.8، وعليه تكون المصفوفة كالتالي:

المساهمة في ق.م / معدل الإنتاجية	أكبر من أو يساوي 7.14 %	أقل من 7.14%
أكبر من أو يساوي 2.8	----	30
أقل من 2.8	22، 31، 24، 29.	23، 25، 26، 27، 28، 32، 34، 35، 70.

يمكن حسب هذه المصفوفة، إظهار تموضع فروع هذه الصناعة في أربع مجموعات:

- **المجموعة الأولى:** وتضم أفضل الفروع التي تستطيع أن تساهم بأعلى من 7.14% في القيمة المضافة، وكذلك تحقق معدل إنتاجية أعلى من المتوسط 2.8، ولأنه من الصعب تحقيق الشرطين معا فإن المجموعة لم تضم أي فرع.

- **المجوعة الثانية:** وتضم الفروع التي تكون مساهمتها تكون أقل من المتوسط، ولكن تحقق معدل إنتاجية أعلى من المتوسط، و لم تضم المجموعة إلاّ فرعا وحيدا هو الفرع 30.

- **المجموعة الثالثة:** وتعبر عن الفروع التي كانت نسبة مساهمتها أعلى من 7.14% ولكن بمعدل إنتاجية أقل من المتوسط، وتمثلت في الفروع 22،31،24،29.

- **المجوعة الرابعة:** وتشمل الفروع التي كانت أقل مساهمة في القيمة المضافة وأقل إنتاجية في نفس الوقت، وتتمثل في الفروع 23 (صناعة السفن)، 25 (صناعة سلع الاستهلاك المعدنية)،26، 27، 28، 32، 34، 35، 70.

ويلخص الترتيب السابق أن الفروع 30، 22، 31، 24، 29 هي التي يجب توجيه الموارد نحوها.

رغم أهمية مؤشري القيمة المضافة والإنتاجية، فإن صافي الاستغلال، والذي يعني الأرباح التي يحققها الفرع هو مؤشر إضافي يمكن الاستعانة به في اختيار الفروع. إذ يعتبر صافي الاستغلال مؤشرا على قدرة الفرع على التمويل الذاتي وبالتالي التوسع مستقبلا، وكذلك مؤشرا على قدرته على منافسة الواردات والاستمرار في السوق الداخلية ومنه إمكانية إثبات تنافسيته في السوق الدولية. إن الفروع التي حققت صافي استغلال موجب خلال فترة الدراسة هي 24، 25 28 35، 70، خاصة وأن معدل نمو الفرع 70 هو 45.88%، وبالتالي يجب إضافة الفروع الأربعة الأخيرة إلى الفروع السابقة ليصبح لدينا تسعة فروع الأكفأ ضمن القطاع هي: **22، 24،25، 28، 29، 30،31،35، 70** وتشكل في مجموعها **91.82%** من القيمة المضافة للصناعة.

2- صناعة مواد البناء والخزف والزجاج: يضم القطاع خمسة فروع.

مصفوفة الفروع: يساوي متوسط نسبة المساهمة للقطاع 20% ومتوسط معدل الإنتاجية 1.74 ، وعليه تكون المصفوفة كالتالي:

المساهمة في ق.م / معدل الإنتاجية	أكبر من أو يساوي 20%	أقل من 20%
أكبر من أو يساوي 1.74	39، 40.	----
أقل من 1.74	----	36، 37، 38.

توزعت فروع هذه الصناعة على مجموعتين فقط كالتالي:

- **المجموعة الأولى:** وتضم أفضل الفروع التي استطاعت أن تساهم بأعلى من 20% في القيمة المضافة، وكذلك تحقق معدل إنتاجية أعلى من المتوسط 1.74. وقد حقق الفرعان 39 و40 الشرطين معا.

- **المجوعة الثانية و المجموعة الثالثة** لم تضما أي فرع.

- **المجوعة الرابعة:** وشملت الفروع 36،37،38 والتي كانت أقل مساهمة في القيمة المضافة وأقل إنتاجية.

وبالتالي كان الفرعين 39 و40 الأكثر كفاءة ومنه التي يجب تثمينهما.

وبالاستعانة بمؤشر صافي الاستغلال فإن الفرع 37 يحقق صافي موجب خلال الفترة، إضافة إلى الفرعين 39 و40 ومنه تصبح الفروع المختارة ضمن صناعة مواد البناء والخزف والزجاج هي:

37 و39 و40 والتي تساهم في مجموعها بـــــــــــــــــــ **98.28%** من القيمة المضافة للقطاع.

3- صناعة الكيمياء والمطاط والبلاستيك: يضم القطاع تسعة فروع .

مصفوفة الفروع: يبلغ متوسط المساهمة 11.12%، كما تبلغ الإنتاجية المتوسطة 2.72 وعليه تكون المصفوفة كالتالي:

المساهمة في ق.م / معدل الإنتاجية	أكبر من أو يساوي 11.12 %	أقل من 11.12%
أكبر من أو يساوي 2.72	45	44، 48، 51، 52.
أقل من 2.72	50	46، 47، 49.

تتوزع فروع هذه الصناعة على المجموعات الأربع كالتالي:

- **المجموعة الأولى:** وتضم فرعا واحدا هو الفرع 45، حيث حقق مساهمة أكبر من 11.12% ومعدل إنتاجية أكبر من 2.72.

- **المجوعة الثانية:** وضمت هذه المجموعة الفروع 44، 48، 51، 52، وهي التي ساهمت بأعلى من 11.12% ولكن معدل إنتاجية أقل من المتوسط.

- **المجموعة الثالثة:** كما تضم هذه المجموعة أيضا فرعا واحدا هو الفرع 50، مساهمته أعلى من المتوسط ولكن بإنتاجية أقل من 2.72

- **المجوعة الرابعة:** وتشمل الفروع التي كانت أقل مساهمة وأقل إنتاجية، وتتمثل في الفروع 46، 47، 49.

وبالتالي يعتبر الفرع 45 الأكثر كفاءة، مع ذلك فإن الفروع 50، 44، 48، 51، 52، أيضا مقبولة.

وبالنظر إلى مؤشر صافي الاستغلال فإن كل الفروع تحقق صافي موجب ما عدا الفرع 46، وبالتالي تمثل الفروع المقبولة **45، 50، 44، 52،51،48** والتي تساهم في مجموعها بـــــــــــــــــ **82.79%** من القيمة المضافة للقطاع.

4- الصناعة الغذائية والتبغ: يضم القطاع إحدى عشر فرعا.

- مصفوفة الفروع: تساوي متوسط المساهمة للقطاع 9.09%، كما يبلغ متوسط الإنتاجية 6.45، وعليه تتوزع الفروع كالتالي:

المساهمة في ق.م / معدل الإنتاجية	أكبر من أو يساوي 9.09 %	أقل من 9.09 %
أكبر من أو يساوي 6.45	53، 55، 60.	56، 62.
أقل من 6.45	54.	57، 58، 59، 61، 63.

تترتب فروع الصناعة الغذائية على حسب المؤشرين على المجموعات الأربع كما يلي:

- **المجموعة الأولى:** وتضم ثلاثة فروع هي: 53، 55، 60 والتي حققت نسبة مساهمة أكبر من المتوسط في القيمة المضافة، كما كانت إنتاجيتها عالية أكبر من 45.6 بالتالي تعتبر هي أفضل الفروع ضمن هذه الصناعة.

- **المجوعة الثانية:** وضمت هذه المجموعة الفرعين 56(صناعة السكر) 62و وهي التي ساهمت بأعلى من 9.09% ولكن بمعدل إنتاجية أقل من المتوسط.

- **المجموعة الثالثة:** و تضم فرعا واحدا هو الفرع 54.

- **المجوعة الرابعة:** وتشمل الفروع التي كانت أقل مساهمة وأقل إنتاجية، وتتمثل في الفروع 57، 58، 59 (صناعة الألبان)، 61(تعليب وحفظ الفواكه والخضر)، 63 (صناعة الأعلاف الحيوانية).

وبالتالي تعتبر الفروع 53، 55، 60 هي الأفضل ولكن تعتبر الفروع 56، 62، 54 أيضا مقبولة.

وبالنظر إلى مؤشر صافي الاستغلال فإن كل الفروع تحقق صافي موجب، يستحوذ الفرع 60 على 32.61% من أرباح القطاع، يليه الفرع 53 بـــــــــــــ 25.88% ثم الفرع 55 بـــــــــــــ 23.64% وبالتالي تعتبر الأفضل حسب كل المؤشرات. وبالتالي تمثل الفروع المقبولة **53، 55، 60، 56، 62، 54** والتي تساهم في مجموعها بـــــــــــــ **86.75%** من القيمة المضافة للقطاع.

5- صناعة النسيج والألبسة: يضم القطاع فرعين فقط.

- **مصفوفة الفروع:** حيث يترتب الفرعان كالتالي: الفرع 65 في الخانة الأولى بمساهمة أكبر من 50% وبمعدل إنتاجية أعلى من المتوسط الذي هو 1.77، أما الفرع 65 فهو في الخانة الرابعة بمساهمة أقل من المتوسط 50% وأيضا بعدل إنتاجية أقل من المتوسط. ومن الواضح أن الفرع 65 هو الأكثر كفاءة كما أنه هو الذي يحقق الأرباح.

6- صناعة الجلود والأحذية:ويضم هذا القطاع أيضا فرعين فقط

- **مصفوفة الفروع:** يتموقع الفرعان كالتالي:

الفرع 66 في الخانة الثانية بمساهمة أكبر من 50% ولكن بمعدل إنتاجية أقل من المتوسط الذي هو 2.11، بينما الفرع 67 فهو في الخانة الثالثة بمساهمة أقل من 50% ولكن بمعدل إنتاجية أعلى من المتوسط.

7- صناعة الخشب والفلين وورق الطباعة: يتكون القطاع من خمسة فروع.

- **مصفوفة الفروع:** يبلغ متوسط المساهمة 20% ومتوسط الإنتاجية 1.72، وعليه تترتب الفروع كالتالي:

المساهمة في ق.م / معدل الإنتاجية	أكبر من أو يساوي 20%	أقل من 20%
أكبر من أو يساوي 1.72	----	69، 72، 73.
أقل من 1.72	68.	71.

تترتب فروع الصناعة حسب المؤشرين كما يلي:

- **المجموعة الأولى:** لم يحقق أي فرع شروط هذه المجموعة.
- **المجوعة الثانية:** وضمت فرعا واحدا هو الفرع 68.
- **المجموعة الثالثة:** و تضم الفروع 69، 72، 73.
- **المجوعة الرابعة:** وضمت أيضا فرعا واحدا وهو الفرع 71 الذي كان الأضعف حسب المؤشرين، كما أن صافي استغلاله سالبا.وبالتالي تعتبر الفروع المقبولة هي **69، 72، 73، 68** خاصة وأنها حققت صافي استغلال موجب خلال الفترة، وتمثل **99.84%** من القيمة المضافة للقطاع.

ومنه فإن الفروع الكفؤة حسب كل صناعة هي:

- **الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية:**

–صناعة سلع التجهيز الكهربائية؛ التحويل الأولي للصلب وحديد الزهر؛ إنشاء المركبات الصناعية؛صناعة السلع الوسيطة المعدنية والميكانيكية والكهربائية؛صناعة التجهيزات الميكانيكية؛صناعة السلع الاستهلاكية المعدنية؛ميكانيكا الدقة الموجهة للتجهيزات؛أثاث معدني؛صناعة التجهيز المعدنية.

- **صناعة مواد البناء والخزف والزجاج:**

–صناعة مواد البناء، المواد الحمراء؛– صناعة الجير والإسمنت والجص؛– منتجات الإسمنت ومواد البناء.

- **صناعة الكيمياء والمطاط والبلاستيك:**

-صناعة الأسمدة والمبيدات؛صناعة المنتجات الصيدلانية؛الصناعة الكيميائية المعدنية القاعدية؛الكيمياء العضوية الأساسية؛صناعة منتجات كيميائية أخرى؛صناعة المطاط.

- **الصناعات الغذائية والتبغ:**

-صناعة التبغ والكبريت؛تحضير البذور؛تعليب وحفظ اللحوم والأسماك؛صناعة السكر؛صناعة المواد الغذائية؛صناعة الدهون.

- **صناعة النسيج والألبسة:**
  - صناعة السلع النسيجية الوسيطة.
- **صناعة الجلود والأحذية:**
  - صناعة السلع الجلدية الوسيطة.
- **صناعة الخشب والفلين و ورق الطباعة:**

-صناعة الأثاث؛صناعة وتحويل الورق؛ورق الطباعة، الصحف والنشر؛نجارة ومواد خشبية وسيطة.

ثالثا: الهيكل التكنولوجي للفروع الكفؤة: يقاس المحتوى التكنولوجي للأنشطة بالإنفاق على البحث والتطوير، ولأنه يصعب قياسه فإننا نستند إلى تصنيف منظمة التنمية الصناعية للصناعات التحويلية. ويصنف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (بالاعتماد على تصنيف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) الصناعات التحويلية تكنولوجيا إلى ثلاث مجموعات هي:[12]

- صناعات ضعيفة التكنولوجيا: تتميّز بأنها كثيفة اليد العاملة وضعيفة رأس المال.
- صناعات متوسطة التكنولوجيا: تتميّز بأنها أنشطة تحويل الموارد، كثيفة رأس المال.
- صناعات عالية التكنولوجيا: وهي كثيفة رأس المال والتكنولوجيا.

وتنعكس الكثافة التكنولوجية على القيمة المضافة لتلك الأنشطة.

الجدول5: تصنيف الصناعات التحويلية حسب الكثافة التكنولوجية وفق منظمة التنمية الصناعية

التصنيف التكنولوجي	الرمز	التسمية وفق CITI Rev. 3
	15	منتجات غذائية ومشروبات؛
الصناعات ضعيفة التكنولوجيا:	16	منتجات من التبغ؛
	17	النسيج؛
	18،19	الألبسة، منتجات جلدية ومن الفرو، لأحذية؛
	20	الخشب ومنتجات خشبية ما عدا الأثاث؛
	21	الورق ومنتجات من الورق؛
	22	الطباعة؛
	36	الأثاث.
	23	منتجات نفطية مكررة، فحم الكوك، الوقود النووي؛
الصناعات متوسطة التكنولوجيا:	26	منتجات معدنية غير فلزية؛
	25	منتجات من المطاط ومواد بلاستكية؛
	27	منتجات معدنية أساسية،
	28	منتجات معدنية ما عدا المعدات والآلات.
	24	منتجات كيميائية؛
الصناعات عالية التكنولوجيا:	30 ،29	آلات وتجهيزات مكتبية، ومعالجة المعلومات؛
	32،31	آلات ومعدات كهربائية، تجهيزات الراديو والتلفزيون والاتصالات،
	33	أدوات طبية، الدقة، والساعات؛
	35،34	عربات السيارات، القاطرات ونصف القاطرات، ومعدات النقل.

المصدر: ONUDI (2013) : Rapport sur le développement industriel, résumé. Op.Cit. p. 14.

نحاول استنادا إلى التصنيف السابق معرفة الهيكل التكنولوجي للفروع الإنتاجية وبالتالي اتجاه التخصص التكنولوجي، وذلك بالاعتماد على القيمة المضافة، كما يوضحها الجدول التالي.

تتركز معظم القيمة المضافة للفروع التي أظهرت كفاءة إنتاجية في الصناعات ضعيفة المحتوى التكنولوجي، وذلك بنسبة كبيرة تبلغ 78.9%، بينما تمثل الصناعات متوسطة وعالية التكنولوجيا 21.1 %، وبالتالي فإن التخصص الإنتاجي للصناعات التحويلية يتجه نحو التكنولوجيات الضعيفة. إن ضعف المحتوى التكنولوجي للأنشطة لا يسمح باستيعاب واكتساب التكنولوجيا والمهارات وتطويرها، و يؤكد هذا عدم استغلال الكفاءات البشرية والتكنولوجية المتوفرة، والذي يؤدي إلى ضعف القدرة على تنمية المزايا التنافسية للمنتجات الوطنية. إن المنتجات التكنولوجية أكثر تداولا في الأسواق الدولية ورغم أهمية المؤشرات المدروسة لكن يجب أن يكون المحتوى التكنولوجي مؤشرا إضافيا لاستهداف الفروع وعليه نقول أن الفروع الكفؤة التي تنتمي إلى متوسطة وعالية التكنولوجية يجب إن تنمى بدرجة اكبر.

الجدول6: الهيكل التكنولوجي للفروع الكفؤة للصناعات التحويلية

الكثافة التكنولوجية	الفروع	الهيكل التكنولوجي للقيمة المضافة للفترة 2000–2012 %
الصناعات ضعيفة التكنولوجيا:	منتجات غذائية ومشروبات: 55، 58، 60، 62، 56، 57، 63، 54، 61، 59.	44.74
	التبغ: 53.	12.06
	النسيج والألبسة والمنتجات الجلدية: 65،67.	3.60
	الخشب والورق والطباعة: 72، 73، 68، 69.	4.23
	مواد البناء والزجاج. 40، 39، 37.	14.25
نسبة القيمة المضافة ضعيفة التكنولوجيا 78.90%		
الصناعات متوسطة التكنولوجيا:	منتجات من المطاط والبلاستيك: 47، 45، 48، 52.	3.35
	منتجات معدنية: 22، 25، 23، 70	6.97
نسبة القيمة المضافة متوسطة التكنولوجيا 10.32%		
الصناعات عالية التكنولوجيا	منتجات كيميائية: 44، 50،51.	5.47
	آلات ومعدات وتجهيزات:	5.29

	30، 35، 24.	
نسبة القيمة المضافة عالية التكنولوجيا 10.76%		

المصدر: تم إعداده استنادا إلى الجدول السابق وقائمة الصناعات ضمن CITI Rev. 3 والقيمة المضافة في الحسابات الاقتصادية.

النتائج والخلاصة:

من خلال العرض السابق نستخلص النتائج التالية:

– **1** تبتُّ عدم كفاءة اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالدي وذلك من خلال:

–من جهة انحصار الصادرات في مادة أولية واحدة، وما يفرضو قلّة تنوّع الصادرات من قيود على الاندماج

الكفء في الاقتصاد العالدي، حتى وإن كان من الدنتجات الدصّنعة.

–من جهة ثانية أن المحروقات من السلع التي تتعرض أسعارىا للتغتَّ الشديد، فانهيار أسعار النفط منذ نهاية

2014إلى مارس 2015 جعل الجزائر تخسر حتى الدكاسب الدالية التي كانت تتمتع بها.

– **2**رغم ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات إنتاجا وتصديرا، فإنو لا يعتٍ عدم إمكانية تنويع الإنتاج ومنو

الصادرات خارجو، فتحليل تطوّر الصادرات غتَ النفطية، أظهر إمكانية تطوير الصناعات الغذائية وكذلك الصناعات

الكيمياء والبلاستيك والدطاط.

–**3**أوضح تحليل الصناعات التحويلية، أن ىناك من الكثتَ من الفروع التحويلية التي نشكن تنميتها لدعم الصادرات

حتى وإن انتمى معظمها للصناعات ضعيفة المحتوى التكنولوجي.

– **4**إن ىيكل القيمة الدضافة للصناعات التحويلية أظهر أن % 10.7 منها ىي ضمن الصناعات عالية التكنولوجية

وىذا ما يشجّع على التوجو نحوىا ودعمها أكثر.

إن النتائج السابقة تقودنا لتأكيد صحة الفرضية الدطروحة، رغم قلة تنوّع الاقتصاد الجزائري، فإن هناك منتجات ضمن الإنتاج الوطتٍ، سواء كانت لزل تصدير أم لا، نشكن التَّكيز عليها في تنويع الصادرات.

التوصيات :من أجل دعم تنوّع الصادرات من الفروع التي أظهرت كفاءة إنتاجية، نوصي بما يلي:

– **1**تشجيع الاستثمار في تلك الفروع من أجل رفع القدرات الإنتاجية، والتي تؤدي إلى رفع قيمة الصادرات منها.

–**2**جذب الاستثمارات الأجنبية لنقل التكنولوجيا واكتساب الدهارات صمن تلك الفروع.

–**3**تشجيع الشركات الناشطة في تلك الفروع على التصدير، من خلال منحها امتيازات انتقائية وليس عامة كما هو

معمول في سياسة تشجيع الصادرات التي تنتهجها الدولة.

الهوامش و المراجع:

[1] – موقع المنظمة العالمية للتجارة، وذلك إلى غاية جوان 2014.

https://www.wto.org

[2]- Abadli, R. (2010-2011) : Processus d'ouverture de l'économie algérienne, vingt ans de transition. Evolution et performance. Thèse de Doctorat, Université Paris 8 Vincennes-Saint-Denis. P.122.

[3]- ONS (2014) : Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2001 à 2012. Collections Statistiques, N°182, Série E : statistiques Economique N° 75.

[4]- Abadli, R. Op.Cit. p.123.

**هي طرق تقييم الصادرات والواردات عند التسليم والاستلام:

CAF: Coût Assurance Fret : تكاليف تامين الشحن دون الضريبة على القيمة المضافة وخارج حقوق الجمارك

FOB: Free On Board: التسليم على ظهر السفينة دون الضريبة على القيمة المضافة.

[5]– موقع المديرية العامة للجمارك www.douane.gov.dz/

[6]- ONS -(2014) : Evolution des échanges extérieurs de marchandises. Op.Cit. p.8.

[7]- Banque d'Algérie, Rapports **:** 2002-2007-2012, Annexes. http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

[8]– تم حسابها من معطيات صندوق النقد العربي (2015): التقرير الاقتصادي العربي الموحد. ص387 و 389.

[9]- للاطلاع على التفاصيل يمكن الرجوع إلى: ONS (2012) : Annuaire statistique de l'Algérie. Vol N° 28, p.309-310.

[10]- ONS (Juillet 2014) **:** Les comptes économiques en volume de 2000 à 2013, N° 670, p.6.

[11]- Moiti, Ph. (2000) : Evaluer les performances d'un secteur d'activité. Cahier de recherche, N° 18. Centre de recherche pour l'étude et l'observation des conditions de vie.

* مادة صمغية تستخرج من الأشجار خاصة الصنوبر.

[12]- ONUDI (2013) : Rapport sur le développement industriel, résumé. p. 13